

المملكة العربية السعودية وفرنسا

دراسة في العلاقات العسكرية والتعاون النووي

١٩٦٨ - ٢٠١١

الدكتورة
سميرة اسماعيل الحسون
الدكتورة
سلمى عدنان محمد
المدرس المساعد
كوثر غضبان عبد الحسن
جامعة البصرة مركز دراسات الخليج العربي

مقدمة :

كانت المملكة العربية السعودية قد اعتمدت في سياستها التسليحية في البداية على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين عدتا مصدرين اساسيين للتسلح السعودي غير ان تحولا حصل في سياستها التسليحية جعلها تتجه في تطوير علاقاتها مع بعض الدول الاوربية كفرنسا والمانيا لان بعض اسلحة هذه الدول لاسيما مايتعلق منها بسلح الجو تتمتع بمميزات ومواصفات تقنية وعملية جيدة مما جعلها تنافس بعض الاسلحة الامريكية لغرض اعتمادها اساساً للقوة القتالية للسلح الجوي . وقد نوه وزير الدفاع الامريكي ديل تاهنتين (Dale R. Tahentin) (١٩٦٩-١٩٧٣) في مذكراته الى انه من الضروري ان تعتمد المملكة العربية السعودية على معدات دفاعية متطورة "انه من الضروري ان يعني الاساس كما يجب تدريب السعوديين في ضوء اكثر القدرات اساسية وتنفيذاً"^(١) وهذه تستلزم وقتاً طويلاً . لهذا فان هذه الدراسة ستتناول علاقات المملكة العربية السعودية مع فرنسا ، وبصفة اساسية بدايات اهتمام المملكة بتطوير قدراتها العسكرية والتوصل الى الحد الادنى من الاستقلالية التسليحية والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على توجهات سياستها العسكرية وبخاصة الايديولوجية

والسياسية . كما تناولت الدراسة الصعوبات التي واجهتها المملكة السعودية في عملية استيعاب التكنولوجيا المستوردة ومدى ملائمتها للظروف الانية والمستقبلية وكذلك جهودها في تكيف قدراتها الذاتية مع المتطلبات العسكرية وكيفية دمج الاسلحة التي استوردتها من فرنسا في القوات المسلحة بشكل فعال والافادة منها في سياستها الدفاعية وكذلك اعطاء صورة لسياسات التجهيز الفرنسي . وكيف عملت المملكة العربية السعودية على تطوير جهودها الدفاعية في بناء وتطوير برامجها العسكرية وكذلك معرفة مدى امكانيات المملكة في ارساء قاعدة ثابتة لقدراتها العسكرية وهل نجحت في تسهيل عملية تنويع مصادر التسلح بحيث تتلاءم مع قدراتها التمويلية . كما سلطت الدراسة الضوء على طبيعة مشتريات المملكة العربية السعودية من الاسلحة الفرنسية ومداهها ، ومعرفة ردود الفعل السعودية تجاه الاتفاقيات المعقودة التي تمثل بعدا مهما لتقييمنا في اعتماد المملكة على فرنسا ، كما تناولت الدراسة مسألة التعاون النووي بين فرنسا والمملكة العربية السعودية .

علاقات المملكة العربية السعودية العسكرية مع فرنسا

على الرغم من ان المملكة السعودية ارتبطت بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة في مجال التسلح ولأنها كانت ذات اهمية كبيرة لجميع اطراف العلاقة فإنها بادرت ايضا الى التعاون مع فرنسا عسكريا اذ عملت كل دولة على نمو وتطور ذلك التعاون لما فيه مصلحة الجانبين . ففي شباط ١٩٦٨م زار وزير الدفاع والطيران السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز فرنسا وتفقد المنشآت والمصانع الحربية الفرنسية وحمل رسالة من الملك فيصل بن عبد العزيز (١٩٦٤ - ١٩٧٥) الى الرئيس الفرنسي شارل ديغول (Charles de Gaulle) (١٩٥٨ - ١٩٦٩) . وردا " على تلك الزيارة قام وزير الدفاع الفرنسي آنذاك بيير مسمير (Pierre Messmer) في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٩ بزيارة الى المملكة العربية السعودية . وقد اجرى الوزير الفرنسي محادثات مع وزير الدفاع السعودي تناولت ارسال ضباط سعوديين الى فرنسا للتدريب على استخدام الاسلحة الفرنسية كذلك اجتمع الوزير الفرنسي مع الملك السعودي وخلال تلك الزيارة وقع الوزير الفرنسي مع السعوديين اتفاقا " تحصل بموجبه المملكة العربية السعودية على (٢٠٠)

مانتي سيارة مصفحة خفيفة من فرنسا . كما تفقد وزير الدفاع الفرنسي خلال تلك الزيارة المصانع الحربية السعودية وكلية الملك فيصل الحربية وأعلن الوزير الفرنسي في تصريح له أن فرنسا والمملكة العربية السعودية وقعتا سنة ١٩٦٨ اتفاقاً "تقوم بموجبيه فرنسا بتزويد المملكة بأسلحة فرنسية . وعشية زيارة وزير الدفاع الفرنسي الى المملكة وصلت مدمرة فرنسية الى ميناء جدة السعودي على البحر الاحمر وهي اول سفينة حربية فرنسية تزور المملكة العربية السعودية . وقد زار قائد السفينة امير منطقة جدة الامير مشعل بن عبد العزيز^(٢) .

وفي نيسان ١٩٦٩ ارسلت المملكة العربية السعودية (٢٧) سبعة وعشرين موظفاً "وعاملاً" سعودياً "يعملون في المصانع الحربية الى فرنسا للتخصص في الصناعات الحربية . وكان قبلها قد تم ارسال دفعتين الى فرنسا عادت الاولى واستلمت اعمالها الفنية وعادت الثانية بعد شهر منذ ذلك الوقت^(٣) .

عملت فرنسا ايضاً "على توثيق علاقاتها العسكرية مع المملكة العربية السعودية وتقوية نفوذها في منطقة الشرق الاوسط فقد وصلت في الثامن من شهر آب عام ١٩٧٠ ميناء جدة السعودي على البحر الاحمر كاسحة الغام فرنسية تدعى (الاديبوزا) في زيارة ودية للمملكة وكانت الكاسحة تحمل احد عشر ضابطاً وثلاثة وعشرين بحاراً" اضافة الى قائدها (كاشو) وكانت مجهزة باحدث المعدات الالكترونية الحديثة^(٤) .

ومن جانبها عملت المملكة العربية السعودية على زيادة تعاونها العسكري مع فرنسا كي تتمكن من بناء قواتها المسلحة وتنويع مصادر تسليحها . ففي الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٧١ زار الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي فرنسا لمدة اسبوع واجتمع بالرئيس الفرنسي جورج يومبيدو Georges Pompidou (١٩٦٩-١٩٧٤)^(٥) وشهد مناورات عسكرية بالدبابات والميغرات العسكرية المدرعة الفرنسية . كما زار القاعدة الجوية في ايستر (Ester) في جنوب فرنسا بالقرب من مرسيليا (Marseille) حيث يوجد مركز تجارب سلاح الجو الفرنسي . وقد وضع الامير سلطان اللمسات الاخيرة لصفقة تقدر قيمتها بملايين الجنيهات الاسترلينية لشراء دبابات فرنسية الصنع من طراز (أم . اكس . ٣٠) (M.X. 30) وشملت الصفقة اكثر من مائة دبابة^(٦) .

وأصبح التعاون العسكري بين المملكة العربية السعودية وبين فرنسا أكثر تطوراً " فبدعوة من وزير الدفاع الفرنسي زار الأمير عبد الله بن عبد العزيز ، قائد الحرس الوطني السعودي ، فرنسا في السابع والعشرين من حزيران ١٩٧٢ واجتمع بوزير الدفاع الفرنسي روبرت غاليه (Robert Galley) ورئيس الوزراء بيير مسمير وتفقدا المنشآت الصناعية والعسكرية الفرنسية^(٧) .

وفي ايلول ١٩٧٢ زار وزير الدفاع الفرنسي روبرت غاليه المملكة العربية السعودية زيارة رسمية لمدة أربعة أيام بدعوة من الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي واجتمع مع المسؤولين السعوديين ثم زار مدرسة الدفاع الجوي بجدة وتفقد قاعدة الصواريخ هناك^(٨) . وفي الشهر ذاته عقدت المملكة العربية السعودية اتفاقاً مع فرنسا لتوطيد العلاقات العسكرية بين الجانبين وشراء (٢٨) ثمان وثلاثين طائرة ميسراج (Mirage) مقاتلة^(٩) . وفي الخامس عشر من تشرين الاول ١٩٧٢ وصلت الى المملكة سفينة فرنسية تحمل (١١) إحدى عشر دبابة هجومية^(١٠) .

واستمر التعاون العسكري بين فرنسا والمملكة السعودية . ففي كانون الثاني من عام ١٩٧٤ وأثناء زيارة ميشيل جوبيير (Michele Jubaire) وزير الخارجية الفرنسي للمملكة العربية السعودية أعلن أن فرنسا ستبيع للسعودية صواريخ متطورة جزء من الصفقة الشاملة التي ستصل الى السعودية خلال زيارة جوبيير لها^(١١) .

وتوالى صفقات الأسلحة الفرنسية الى المملكة العربية السعودية ففي الرابع من كانون الاول ١٩٧٤ تم الاتفاق بين السعوديين والفرنسيين على قيام فرنسا ببيع السعودية أسلحة مختلفة بلغت قيمتها (٤) أربعة مليارات فرنك فرنسي أي ما يعادل (٩٢٠) تسعمائة وعشرون مليون دولار أمريكي وشملت الصفقة على (٢٠٠) مائتي دبابة متوسطة من طراز (أر. أكس. ٣٠) و(٢٥٠) مائتان وخمسون عربة مصفحة وحاملة مدافع رشاشة و(٢٨) ثمان وثلاثين طائرة (ميراج ٣) وأنواع مختلفة من الصواريخ المضادة والدبابات على أن يتم تسليم تلك الأسلحة خلال أربع سنوات وتقوم فرنسا بتدريب الضباط والجنود السعوديين على استخدامها^(١٢) . وقد أعلن الأمير سلطان بن عبد العزيز عن تلك الصفقة في كانون الاول ١٩٧٤^(١٣) .

أما في عام ١٩٧٥ وهي السنة الأخيرة من حكم الملك فيصل بن عبد العزيز فقد شهدت تعاوناً عسكرياً كبيراً بين باريس والرياض . ففي الثاني من شباط عام ١٩٧٥ تم نقل أسلحة وطائرات

فرنسية الى المملكة العربية السعودية . كما جرت مفاوضات بين الجانبين السعودي والفرنسي في الثالث والعشرين من شباط تضمنت شراء السعودية لاسلحة فرنسية أخرى. ومن ثم قام وفد من معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني الفرنسي بزيارة المملكة العربية السعودية في الرابع من آذار ١٩٧٥ وبحث اوجه التعاون بين البلدين^(١٤).

لقد بلغت قيمة المبيعات العسكرية الفرنسية الى المملكة العربية السعودية حتى عام ١٩٧٧، كما تشير بعض الاحصاءات الرسمية، مبلغ (٢٢٠) مليون دولار شملت دبابات وصواريخ متنوعة وتعهدت فرنسا كذلك بتدريب عدد من الالوية غير القتالية من الكوادر الفنية والهندسية في الجيش السعودي . وكانت المعدات العسكرية المجهزة على نوعين قتالية وغير قتالية^(١٥).

ويتضح مما سبق عرضه ان التعاون بين المملكة العربية السعودية وفرنسا في مجال التسليح خلال عهد الملك فيصل شهد تطوراً ملحوظاً وذلك لرغبة الطرفين في ذلك . اذ عملت السعودية على تنويع مصادر اسلحتها وخبرتها العسكرية، ففرنسا من الدول المتقدمة ولها خبرة كبيرة في المجال العسكري . كما وجدت فرنسا في المملكة العربية السعودية سوقاً جيدة لاسلحتها ودولة كبيرة في منطقة الخليج العربي وفي منطقة الشرق الاوسط تسعى الى تطوير بنيتها العسكرية ومواردها البشرية وانها تستطيع ان تتعامل مع الاسلحة الفرنسية المتقدمة .

وعندما واجهت المملكة العربية السعودية معارضة لصفقات الاسلحة من المنظمات الصهيونية الامريكية وغيرها في الكونجرس الامريكي اظهرت عزمها على شراء اسلحة من دول اخرى فضلاً عن الولايات المتحدة فقد اعلنت الحكومة السعودية موقفها هذا على لسان وزير الدفاع والطيران السعودي سلطان بن عبد العزيز الذي اكد في تصريح له على " التصميم على تنويع مصادر الاسلحة وعدم الاعتماد على جهة واحدة في الحصول على احتياجات القوات السعودية " . وقد اكد ذلك التصميم ايضا السفير السعودي في واشنطن فيصل الهجلان خلال مقابلة تمت بينه وبين الرئيس الامريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) (١٩٧٧-١٩٨١) في البيت الابيض في شهر آب ١٩٨٠^(١٦).

ولم تكتف الحكومة السعودية بتلك التصريحات بل اتجهت نحو فرنسا للحصول على الاسلحة المتطورة وبخاصة المتعلقة بالطائرة الفرنسية المقاتلة (ميراج ٢٠٠٠) . كما وافقت فرنسا على

المقترح السعودي لبناء مجمع صناعي لإنتاج الطائرة في السعودية بموجب ترخيص رسمي من شركة (داسو بريفيه) Dassault الفرنسية التي كانت تقوم بعملية تطوير ذلك النوع من الطائرات ذات المهام المتعددة وتتمتع بمواصفات تقنية وعملية قادرة على تشكيل منافسة أساسية للطائرات الأمريكية المقاتلة في أسواق الدول التي تتلقى تسليحها من المصادر الغربية^(١٧). ولكن التسليح السعودي بقي معتمداً "بدرجة كبيرة على الولايات المتحدة".

لقد صار في تفكير المخططين والمنفذين للسياسة الدفاعية السعودية أنه من الضروري العمل على توقيع صفقة لشراء مقاتلات (ميراج ٢٠٠٠) واعتمادها أساساً للقوة القتالية لسلاح الجو السعودي في المستقبل وبدلاً عن قوة المقاتلات الأمريكية وكانت حاجة المملكة العربية السعودية من مقاتلات (ميراج ٢٠٠٠) تقدر بنحو (١٠٠) طائرة.

ولقد شهدت علاقات التسليح السعودية الفرنسية تطوراً بارزاً يمكن اعتباره بمثابة تحول سياسي على صعيد تعزيز العلاقات وتوسيعها. فقد تم في باريس في ١٦ تشرين الأول من عام ١٩٨٠ التوقيع على صفقة بحرية هامة بين المملكة العربية السعودية وفرنسا سميت بـ (الصواري-٢) Al-Sawari-II الخاصة بتطوير سلاح البحرية السعودية وهو سلاح نوعي متقدم له أهميته في موازين المنطقة العسكرية بخلاف الصفقات الأخرى لتطوير هذا السلاح في السعودية. وقد قدرت القيمة الإجمالية لتلك الصفقة بنحو (٣,٤) بليون دولار. وكان البلدان قد توصلا إلى اتفاق مبدئي حولها في شهر أيار من العام نفسه اثر مباحثات استغرقت زهاء العامين ونصف العام وقدرت قيمتها آنذاك بنحو (١,٧) بليون دولار وهو نصف المبلغ الذي تم الاعلان عنه رسمياً في اعقاب التوقيع عليها بصورة نهائية.^(١٨)

وقد ركز الطرفان، الفرنسي والسعودي، على أهمية الصفقة الجديدة التي تعد أضخم صفقة تعقدها فرنسا مع طرف خارجي كما عبر عن ذلك بيان رسمي أصدرته وزارة الخارجية الفرنسية وصفت فيه الاتفاقية التي تم التوصل إليها "بأنها تشكل مرحلة جديدة وهامة من مراحل التعاون العسكري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية وهي انعكاس للثقة العميقة بين البلدين".^(١٩) ومن الجدير بالذكر أن من أبرز البنود التي نصت عليها الاتفاقية المذكورة بئد تتعهد السعودية بموجبه بتزويد فرنسا باحتياجاتها من النفط مقابل مائة التعاقد عليه من اسلحة ومعدات

وستزود فرنسا بموجب هذه الصفقة التي سيستغرق تنفيذ بنودها مدة اربعة اعوام في الاقل المملكة العربية السعودية باربعة فرقاطات تبلغ زنة كل منها (٢٠٠٠) طن ومسلحة بصواريخ مضادة للسفن من طراز (اوتومات Automat) الذي يقدر مداه بحوالي (١٦٠) كيلومترا كما ستحصل البحرية السعودية على سفينتي مساندة لوجستية وتموين بالوقود تبلغ الاذاحة الكامنة لكل منهما (١٧) الف طن فضلا عن طائرات هليكوبتر مضادة للسفن وللغواصات من طراز (دوفين ٢) Dauphine مزودة بصواريخ جو-ارض من طراز (أ.س.١٥) A.S.15 التي كان يجري العمل على تطويرها. وان تقوم شركة طومسون سي.س.ف. Tompson الفرنسية، وهي شركة متخصصة بصناعة الالكترونيات، ببناء نظام راداري الكتروني متكامل على طول الساحل السعودي يشتمل على محطات رصد وانذار ومتابعة ومراكز اتصالات وادارة للعمليات البحرية وللدفاع عن السواحل. وتشتمل الصفقة ايضا على قيام فرنسا بتدريب الاطقم العسكرية والفنية السعودية وتأمين كافة خدمات الدعم والصيانة اللازمة لتشغيل المعدات والاسلحة المذكورة.^(٢٠)

وعلى صعيد آخر وافقت المملكة العربية السعودية على رصد مبلغ (٩٦٨) مليون دولار مساهمة في نفقات تطوير المقاتلة الجديدة (ميراج-٤٠٠٠) التي تعمل على انتاجها شركة (داسو-بريفيه) الفرنسية. ويشكل هذا المبلغ القسم الاكبر من التكاليف اللازمة لتطوير هذه الطائرة والمقدرة بحوالي ١,٤٥ بليون دولار. وتعني هذه الموافقة ان سلاح الجو السعودي قد قرر على الأرجح اختيار هذه المقاتلة بدلا من مقاتلات (ميراج-٢٠٠٠) التي كان الاعتقاد سائدا بان المملكة العربية السعودية قد تعتمد عليها كاساس لقدرتها الجوية القتالية في المستقبل. كما وقع اختيار المملكة السعودية على طائرة الهليكوبتر الفرنسية (دوفين-٢) التي اشترتها مع صاروخها أي.أس.١٥ التي سبق وان طلب سلاح البحرية السعودي (٢٤) منها بهدف استخدامها كطائرات هليكوبتر مضادة للسفن والغواصات على ان يتم تسليحها بصواريخ جو-ارض فرنسية من الطراز الذي ذكرناه^(٢١)

وأصبحت تلك الاسلحة قوة يحتذى بها من قبل القوى البحرية في المنطقة ولأن المملكة العربية السعودية كانت تريد انشاء سلاح جو مستقل تابع للبحرية السعودية ، وقد رغبت ايضا ان تكون المقاتلة الفرنسية (رافال) Rafale عماد هذا السلاح الجديد.^(٢٢)

ولغرض توثيق اواصر الصداقة وتطوير العلاقات الفرنسية السعودية في المجال العسكري قام مسؤولون فرنسيون وسعوديون كبار بزيارات متبادلة ، ففي عام ١٩٨١ زار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران Francois Mitterrand (١٩٨١-١٩٩٥) المملكة العربية السعودية برفقة وزير دفاعه اليان ريتشارد Alain Ritchard واجتمع مع ولي العهد السعودي الامير فهد بن عبد العزيز في قصر السلام بجدة وجرى بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وتطورها في المجالات كافة كما جرى البحث بين وزير الدفاع الفرنسي والامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران في توثيق العلاقات بين البلدين في المجال العسكري.^(٢٣) ثم قام الملك السعودي فهد بن عبد العزيز (١٩٨٢-٢٠٠٥) بزيارة فرنسا في عام ١٩٨٤ رافقه فيها وزير دفاعه الامير سلطان بن عبد العزيز واجرى الملك محادثات ثنائية مع الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في قصر الاليزيه تناول المجتمعون فيها آخر المستجدات على الساحة الدولية والعلاقات الثنائية وتطويرها وبخاصة العلاقات العسكرية.^(٢٤) ومن ثم قام جاك شيراك Jacques Chirac بوصفه رئيسا لبلدية باريس بزيارة للمملكة العربية السعودية في ١١ تشرين الاول ١٩٨٤ بدعوة من الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران أجروا خلالها مباحثات تناولت أيضا تعزيز العلاقات بين البلدين ،^(٢٥)

وفي عام ١٩٩٠ قام الرئيس فرنسوا ميتران بزيارة اخرى للمملكة العربية السعودية برفقة وزير الدفاع اليان ريتشارد وجرت مباحثات بين الجانبين حول العلاقات العسكرية وسبل تطويرها أيضا. ولأجل الاستجابة لرغبة البلدين في هذا الاطار قام وزير الدفاع الفرنسي الجديد فرنسوا ليون Francois Lione بزيارة للمملكة العربية السعودية في ٢٢ آذار ١٩٩٥ واجرى مباحثات مع الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران تناولت سبل تعزيز العلاقات العسكرية والاتفاق على توقيع بعض الاتفاقات المتعلقة بمشتريات الاسلحة السعودية من فرنسا. وقد أكد

وزير الدفاع الفرنسي على " انه في حالة استمرار التعاون العسكري بين البلدين كما كان في السابق فإن الفضل يعود للجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة السعودية في هذا المجال " (٢٦) ولقد سعت فرنسا في عهد الرئيس الفرنسي جاك شيراك (١٩٩٥-٢٠٠٧ م) الى تعزيز علاقاتها العسكرية ايضا مع المملكة العربية السعودية ، ولأجل تحقيق هذا الغرض قام وزير الدفاع الفرنسي شارل ميون Charle Mione بزيارة المملكة لمدة يومين (٢-٣ نيسان ١٩٩٦) واجتمع مع الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران وأثنى المسؤول الفرنسي على الموقف البناء للحكومة السعودية لموافقتها على قيام فرنسا بدعم المملكة في مجال التسليح "وان بلاده مستمرة في سياستها التي تقوم على دعم وتوسيع القوة العسكرية السعودية وتزويد المملكة بالاسلحة الفرنسية التي تحتاجها وان ذلك ينسجم مع مصلحة الدولتين " (٢٧).

ويبدو ان اندفاع المسؤولين السعوديين الى تشجيع فكرة التعاون العسكري بين البلدين يرتبط باعتبار فرنسا من الدول الغربية التي تتمتع بمكانة كبيرة في الساحة الدولية تترتب عليها مسؤوليات في دور لا بد وان تؤديه تجاه القضايا العربية ولان للمملكة العربية السعودية كذلك دور سياسي واقتصادي مؤثر في منطقة الخليج العربي .

وفي ٧ مايس ١٩٩٨ بعث الرئيس الفرنسي جاك شيراك برسالة الى الملك السعودي فهد بن عبد العزيز نقلها وزير الدفاع الفرنسي اليان ريتشارد الذي اجتمع مع الملك فهد في قصر السلام بجدة وسلمه الرسالة ثم اجتمع مع وزير الدفاع والطيران السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز وقد اثنى الاخير على اللقاء الذي كان قد عقد بين الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز (١٩٦٤-١٩٧٥) ومبعوث الرئيس الفرنسي شارل ديغول في عام ١٩٦٧ والذي أرسى قاعدة قوية للصدقة الفرنسية - السعودية كما وصف العلاقات الفرنسية السعودية بأنها "علاقات قوية" وامتدح الوزير الفرنسي دور وزير الدفاع السعودي الامير سلطان وقال : "ان فرنسا معجبة بهذا الدور الهام" (٢٨) . وبعد انتهاء الاجتماع الذي نوقشت فيه سبل دعم التعاون العسكري بين البلدين مضى وزير الدفاع والطيران السعودي يقول للصحفيين "ان الاجتماع كان عرضا للتعاون العسكري بين فرنسا والمملكة الذي بدأ منذ عام ١٩٦٧ ولايزال مستمرا " وأضاف الى قوله " ان اللجنة السعودية الفرنسية المشتركة شكلت لتطوير هذا التعاون ولا توجد اية صعوبات تواجه التعاون

وان كلا الجانبين متفهمين لواجباتهم ومسؤولياتهم ولذلك لا توجد مشاكل أو صعوبات " . وحول مسألة توقيع صفقات الاسلحة بين فرنسا والمملكة قال الوزير السعودي " ان صفقات الاسلحة ذات فائدة للبلدين ولقوتهما العسكرية ولنا أمل كبير للتعاون في هذا المجال في المستقبل القريب " .^(٢٩)

وفي الزيارة الرسمية لوزير الدفاع والطيران السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز لفرنسا التي استمرت لأربعة ايام (٩ - ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٩) واجتماعه بالرئيس الفرنسي جاك شيراك صرح الاخير " بانه شكر الملك فهد على الموقف البناء للحكومة السعودية الذي يؤكد على استمرار التعاون العسكري بين البلدين " .^(٣٠) كما صدر بيان فرنسي سعودي مشترك أشار الى اللقاء الذي تم بين الوزير السعودي والرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوزبين Lionel Jospin ووزير الدفاع الفرنسي اليان ريتشارد وجاء في نص البيان :

" لقد تم البحث في المسائل الاقليمية والدولية وسبل التعاون بين فرنسا والمملكة العربية السعودية في المجال العسكري وفي مجالات اخرى والصعوبات التي تواجه ذلك وكذلك عملية السلام في الشرق للاوسط ومسألة ابقاء منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل " .^(٣١)

ومع كل ماسبق فقد سعت المملكة العربية السعودية لتحديث طائراتها البريطانية اذ قامت شركة الالكترونيات الدفاعية الفرنسية (رافال) Rafale منذ اكثر من عقد وراء صفقة لامداد المملكة بمعدات أمن حدود قيمتها نحو (٨,٥) مليار دولار. ونفت المملكة تقريراً نشرته صحيفة بريطانية في ١٠ تشرين الاول ٢٠٠٥ حول محادثات سرية مع لندن لشراء المقاتلة (تايفون) Typhoon لكنها قالت " ان عدة شركات مهتمة ببيع مقاتلات للمملكة ومن بين المقاتلات البديلة المقاتلة (رافال) التي تصنعها شركة داسو لينا افياسيون الفرنسية " .^(٣٢)

وفي ١٤ تموز ٢٠٠٦ قام ولي العهد ووزير الدفاع والطيران السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز بزيارة رسمية لفرنسا لمدة ثلاثة ايام بدعوة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك . وأجرى الوزير مباحثات ثنائية مع الرئيس الفرنسي في قصر الاليزيه تناولت مستجدات الساحة الدولية والعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها ، والتقى بوزيرة الدفاع الفرنسية ميشيل اليوماري Mechele Alliot-Marie وأجرى مباحثات معها حول دعم العلاقات العسكرية بين البلدين والتوصل الى اتفاقات حول مبيعات بعض الاسلحة الفرنسية الى المملكة .^(٣٣)

كما تم خلال تلك الزيارة مباحثات أخرى بين الرئيس جاك شيراك و ضيفه السعودي في قصر الاليزيه بشأن التعاون العسكري بين البلدين . وقد وصفت بعض الاوساط السياسية تلك الزيارة بالهامية اذ تم الاتفاق على قيام مؤسسات فرنسية متخصصة في التصنيع العسكري تأكيداً للاتفاقيات السابقة التي تمت بين الوزير السعودي ووزيرة الدفاع الفرنسية. وقد أكد الرئيس الفرنسي " أن هناك جملة من الاتصالات بين الشركات الفرنسية والجهات المعنية وأن فرنسا تثنى تطوير التعاون في المجال الدفاعي والعسكري وتنميته ."^(٣٤) وفي ٢١ تموز من السنة ذاتها تم الاتفاق على بيع فرنسا ١٤٢ طائرة هليكوبتر للمملكة العربية السعودية من ضمنها (٦٤) طائرة هليكوبتر من نوع (NH-90) ودبابات و (١٢) صاروخ مضاد للطائرات فضلاً عن معدات وقطع غيار وغواصات ومعدات أخرى للتدريب .^(٣٥)

وهذه الصفقة الكبيرة لم تعقدها فرنسا مع أي دولة أخرى غير المملكة اذ بلغت قيمتها (٧) سبعة بلايين يورو ، وقد أشارت الرئاسة الفرنسية على لسان الناطق الرسمي لها جيروم بونافونت Jerom Bonnafont الى " أن الصفقة جاءت في نهاية زيارة الامير لباريس ومحادثاته مع الرئيس جاك شيراك ووقعت هذه الاتفاقيات في اطار التعاون العسكري ولتأمين الشراكة الدفاعية في هذه المشاريع وتتضمن هذه الاتفاقيات تفاصيل المبيعات العسكرية الفرنسية للسعودية ... " .^(٣٦) كما وافقت فرنسا على تجهيز المملكة العربية السعودية بالخبراء العسكريين لتشغيل واستخدام تلك الانواع من الاسلحة . ولم يتم الاتفاق نهائياً على عدد طائرات الـ (رافال) ولكن مصادر وزارة الدفاع الفرنسية حددت عددها بـ (٤٨) طائرة . .^(٣٧)

ان هدف المملكة العربية السعودية من شراء تلك الاسلحة هو لتحديث اسطولها العسكري وزيادة عدد طائرات الهليكوبتر من النوع المتقدم على ان تكون فرنسا هي المجهز الرئيس لها بواسطة شركة (سوفرسا لتصدير السلاح) Francis Sofresa Arm Export Agency والجدول الاتي يوضح اتفاقات المبيعات العسكرية بين المملكة العربية السعودية وفرنسا للسنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٨) بملايين اليورو.

جدول

اتفاقات المبيعات العسكرية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية

للسنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٨) بملايين اليورو

| السنوات | قيمة الاسلحة | المجهز | المعدات |
|--------------|----------------|-----------------------|-----------------------------------|
| ٢١ تموز ٢٠٠٦ | ٤٠٠ مليون يورو | شركة جيات للصناعات | ٧٦ مدفع (SP) |
| ٢٠٠٦ | ٤ ملايين يورو | شركة الصناعات (NH) | ٦٤ طائرة هليكوبتر NH-90 |
| ٢٠٠٦ | ٨٠٠ مليون يورو | يوروكوبتر (FR) | ٢٠ طائرة هليكوبتر (كوجار) |
| ٢٠٠٦ | ٣٠٠ مليون يورو | يوروكوبتر (FR) | ٤٢ طائرة هليكوبتر |
| ٢٠٠٦ | - | يوروكوبتر (FR) | ٤ سفن بحرية (دوفين) |
| ٢٠٠٦ | مليون يورو | يوروكوبتر (FR) | ١٢ صاروخ مضاد للطائرات |
| ٢٠٠٦ | ٩٠٠ مليون يورو | ايرباص (FR) | ٢-٣ طائرات تخزين |
| ٢٠٠٧ | ٦ ملايين يورو | شركة داسو للطيران | ٤٨ مقاتلة رافال |
| ٢٠٠٧ | مليون يورو | DCN (FR) | ٦-٨ سفن ناقلية للنفط (صهاريج) |
| ٢٠٠٧ | ٣ ملايين يورو | DCN (FR) | ٤-٦ فرقاقات |
| ٢٠٠٨ | - | DCN (FR) | ٦-٨ غواصات تقليدية (غير نووية) |

المصدر: defence-aerospace.com:issued july,2006

<http://www.defence-aerospace.com/artical-view/feature/7/654.E.html>

لقد برز اهتمام بعض الصحف السعودية والفرنسية في الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الفرنسيين والسعوديين ونتائجها على الصعيد العسكري بصفة خاصة . فقد علقت جريدة عكاظ السعودية في مقال لها نشرته بتاريخ ٢٧ تموز ٢٠٠٦ فكتبت " ان زيارات الامير سلطان ذات أهمية كبيرة اذ زادت في عمق وحجم الشراكة السعودية الفرنسية في مختلف المجالات ومنها المجال العسكري ولا سيما وان المملكة حريصة على مواقف فرنسا ودعمها في ظل المتغيرات التي شهدتها العالم وبخاصة منطقة الشرق الاوسط " وأضافت الجريدة " ان الزيارات حققت نتائج ايجابية على مستوى التعاون العسكري بين الدولتين"^(٢٨) كما نقلت جريدة عكاظ رؤية الدكتور بكر صالح الطيار امين عام الفرقة العربية الفرنسية للزيارات المتبادلة والتعاون العسكري " بانها هامة في ظل المتغيرات الدولية وما يجري على الساحة العالمية من تطورات ، وفرنسا تربطها بالمملكة علاقات استراتيجية متميزة تجعلها تختلف عن الدول الاوربية الاخرى كونها الشريك الاستراتيجي وهي بوابة اوربا للعالم العربي"^(٢٩)

اما جريدة الوطن السعودية فهي الاخرى اشادت بالعلاقات الفرنسية السعودية في المجال العسكري في مقال لها جاء فيه " ان ما توصل اليه الجانبان الفرنسي والسعودي دليل واضح على قوة الشراكة بين الدولتين على المدى البعيد "^(٣٠) كما وصفت جريدة لوموند الفرنسية Le Monde في مقال لها التعاون العسكري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية " بانه نقطة تحول في العلاقات الفرنسية السعودية ويدخل في اطار السياسة الدفاعية والامنية الفرنسية في منطقة الخليج "^(٣١)

ومما يجدر ذكره ان السعوديين اظهروا رغبة قوية لتطوير علاقاتهم العسكرية مع فرنسا باقصى ما يمكن في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy الذي خلف جاك شيراك في عام ٢٠٠٧ ، كما انهم ارادوا الاحتفاظ بتلك العلاقات بشكل اكثر دقة . فقد قام الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز بزيارة رسمية الى فرنسا في ٢٣ حزيران ٢٠٠٧ وعقد اجتماعا مع الرئيس الفرنسي ساركوزي تناول القضايا العسكرية . وقد ابدى الملك السعودي رغبة قوية لتطوير التعاون العسكري بين فرنسا والمملكة "^(٣٢) ووصفت جريدة الوطن السعودية القمة الاولى التي جمعت الملك السعودي عبد الله والرئيس الفرنسي ساركوزي بانها " هامة واثمرت عن تضاهر حيال القضايا العسكرية وتطوير العلاقات الفرنسية السعودية " و اضافت الجريدة الى قولها " ان

القمة استطاعت أن تحقق اختراقاً في أولويات الحكومة الفرنسية كما أوضحت الشراكة الاستراتيجية مع فرنسا على الأصعدة السياسية والعسكرية بصفة خاصة^(٤٣) ونقلت الجريدة عن مصادر وزارة الدفاع الفرنسية " أن البرامج العسكرية للعقود بين فرنسا والمملكة العربية السعودية على صعيد التعاون العسكري تتم متابعتها بدقة خصوصاً ما يتعلق منها بالبحرية والمروحيات ".^(٤٤)

وفي ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٧ عقد الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد السعودي ووزير الدفاع والطيران في قصره بالخالدية جلسة مباحثات مع وزير الدفاع الفرنسي هيرفة موران Herfah Moran والوفد المرافق له وأكد الوزير السعودي في كلمة له على عراقية العلاقات بين الدولتين تجاه بعض القضايا الإقليمية والدولية وتطابق وجهات النظر. وحول العلاقات العسكرية قال: " لقد اشترت العلاقات على الجانب العسكري من خلال التدريبات التي تلقاها السعوديون في فرنسا أو الخبراء الفرنسيون في المملكة تجربة ناجحة وإن المملكة ماضية في بناء قواتها المسلحة البرية والجوية والبحرية " وأضاف الى قوله " أن فرنسا تعتبر من الشركاء الاستراتيجيين الأوائل في القارة الأوروبية وهي من الدول الرائدة في مجالات التسليح والمعدات الحربية " وشدد الوزير كذلك على حرص المملكة على تنمية وتطوير التعاون مع فرنسا في المجال الدفاعي والعسكري ويرد ذلك لاعتبار الدولتين شريكين ستراتيجيين.^(٤٥)

كما أقامت فرنسا علاقات دفاعية مع المملكة العربية السعودية ، وقد حضر مساعد وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير خالد بن سلطان فعاليات تمرين (الدرع الأخضر ٢) في قاعدة ديجون Dejeon الفرنسية في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩.^(٤٦) وأكد المسؤول السعودي على " أن المملكة هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتحرك طائراتها بكل جاهزيتها سواء امدادات الوقود أو طائرات الامداد للتدريب في فرنسا " ، وأوضح أن نقطة التحول في العلاقات الفرنسية السعودية هي " رؤية رجل مثل الجنرال ديفول التي أعرب عنها في اجتماعه مع الملك فيصل منذ الستينات حيث أثبتت فرنسا وقوفها مع العدل والحق وموقفها مشرف في السياسة الخارجية " وأضاف " أن التعاون مع كل الدول موجود وذلك بناء على احتياجات القوات المسلحة وأولوياتها والعمل في المستقبل سيكون كبيراً جداً سواء بمعدات أو تدريب أو تخطيط مشترك ".^(٤٧)

وبعد ذلك زار الأمير خالد مقر عمل مجموعة القوات الجوية واطلع على سير التمرين واستمع الى

إيجاز عن عمليات التمرين من قبل الطيارين المشاركين فيه والقى كلمة أعرب فيها عن "سعادته للمشاركة ضمن فعاليات التمرين العملياتي المشترك مع قوات جوية صديقة مشهود لها بالكفاءة القتالية والخبرة العسكرية والفض العملياتي الرفيع" ثم قام بجولة على المعدات السعودية المشاركة في التمرين.

وفي ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٩ قام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بزيارة رسمية الى المملكة العربية السعودية وأجرى مباحثات مع الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في قصر السلام بجدة. وأكد الرئيس الفرنسي في كلمته على "أن فرنسا أصبحت من المجهزين الرئيسيين للمعدات الدفاعية والأمنية للحكومة السعودية".^(٤٧) كما أكد الجانبان في المحادثات على أن التعاون العسكري بين البلدين لابد وأن يتضمن الأمور الآتية:^(٤٨)

- ١- التدريب - تنظم فرنسا دورات تدريبية لضباط السعوديين.
- ٢- تمارين مشتركة - قيام القوة الجوية السعودية بتمارين مشتركة مع سلاح الجو الفرنسي.
- ٣- شراء المعدات العسكرية.

ويتضح مما سبق ذكره أن التعاون بين فرنسا والمملكة العربية السعودية قد وفر أرباحاً ملموسة بالنسبة للطرفين وبخاصة فرنسا التي وجدت في الوطن العربي عامة وفي المملكة العربية السعودية خاصة سوقاً رائجة لاسلحتها. وقد دفع التطور في العلاقات الفرنسية السعودية في مجالات التسليح والعلاقات الاقتصادية بعض الدول الأخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في سياستها تجاه الدول العربية والقضايا العربية.

التعاون الفرنسي السعودي في المجال النووي

أظهرت المملكة العربية السعودية رغبتها في التعاون مع فرنسا في مجال الطاقة النووية وذلك أثناء زيارة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز لفرنسا ومقابلته الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في قصر الإليزيه في ٢٠ حزيران عام ٢٠٠٧ إذ قدم الأخير مشروع اتفاق للتعاون النووي مع المملكة.^(٤٩) وكانت المملكة العربية السعودية قد قامت بشراء مفاعلين نوويين من فرنسا في ١٣ شباط ١٩٧٥ لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.^(٥٠) كما أبدى الملك السعودي هذه

الرغبة مرة أخرى أثناء زيارة الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى المملكة العربية السعودية في ١٣ حزيران ٢٠٠٨، وكان الرئيس الفرنسي قد أكد أثناء مباحثاته على "أن المملكة العربية السعودية باتت على رأس قائمة السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط" كما أكد رغبة فرنسا في تقديم عرض لتكنولوجيا نووية مدنية للمملكة.^(٥١) ولكن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق حاسم بهذا الشأن. ومما يجدر ذكره هنا أن المملكة وهي أكبر مصدر للنفط (أوبك) OPEC وقعت في مايس ٢٠٠٨ اتفاق تعاون في مجال الطاقة النووية السلمية مع الولايات المتحدة الأمريكية.^(٥٢)

غير أن المملكة العربية السعودية ما لبثت أن وافقت في ١٧ تموز ٢٠١٠، أي بعد سنتين، على مشروع الاتفاق حول التعاون النووي الذي قدمته فرنسا. وقد صادق مجلس الوزراء السعودي على الاتفاقية لأنها تفسح المجال أمام مساهمة فرنسا في تطوير استخدام الطاقة النووية السلمية في المملكة، وجاء في نص البيان الذي أصدره مجلس الوزراء السعودي عقب اجتماعه الأسبوعي في جدة: "أن مجلس الوزراء وافق على تفويض رئيس مدينة الملك عبد الله الذرية والطاقة المتجددة أو من ينيبه بالتوقيع على مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فرنسا بشأن تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية".^(٥٣)

وفي ٢٢ شباط ٢٠١١ وقعت المملكة العربية السعودية على اتفاقية للتعاون مع فرنسا في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية لتلبية الطلبات المتزايدة في المملكة من الطاقة وقبعا عن الجانب السعودي هاشم يمانى رئيس مدينة الملك عبد الله الذرية والطاقة المتجددة، ووقعها عن الجانب الفرنسي وزير الطاقة الفرنسية أريك بيسون Aric Baisson.^(٥٤) وقد أشار هاشم يمانى إلى أهمية الاتفاقية والهدف من توقيعها بقوله: "أن الاتفاقية ستمكن المملكة العربية السعودية لمقارنة الخيارات التابعة للبرنامج على المدى الطويل لبناء محطات الطاقة البديلة لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه".^(٥٥) وأضاف يمانى إلى قوله "أنه من المتوقع الطلب على الكهرباء في المملكة العربية السعودية أن يرتفع إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٢٢ والتي سوف تؤدي إلى الحاجة لمحطات الطاقة مع ما مجموعه (٨٠) ميكائوات من الطاقة المركبة". كما أشار المسؤول السعودي إلى مبررات التعاون النووي بتأكيدده على "أن الطلب المحلي على الطاقة والذي ارتفع بنسبة (٨ %) ثمانية في المائة سنويا يقف وراء قرار المملكة العربية السعودية إلى الانتقال إلى

موارد الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية والطاقة الشمسية".^(٥٦)

وفي الواقع ان مجلس الوزراء السعودي هو الذي أعطى الضوء الاخضر على الاتفاق مع فرنسا لانه يمكن ان يفتح الطريق امام المساعدات الفرنسية في تطوير الطاقة النووية في المملكة العربية السعودية الفنية بالنفط.

وقد أثار توقيع اتفاقية التعاون النووي بين فرنسا والمملكة العربية السعودية اهتمام الصحافة السعودية والفرنسية فقد كتبت جريدة لوموند الفرنسية في مقال لها بعنوان "العلاقات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية" عن الاتفاقية ووصفتها "بانها خطوة متقدمة لتطوير العلاقات الفرنسية السعودية" وبرتت الجريدة ذلك "لكون الاتفاقية تتيح للمؤسسات في كلا البلدين لتعزيز التعاون في مجال استخدام وانتاج ونقل المعرفة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية".^(٥٧) وكتبت الجريدة في مقال آخر لها "ان المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج صارت تمثل مركزا للاهتمام الرئيس للسياسات الدفاعية والامنية الفرنسية في الجزيرة العربية".^(٥٨)

أما جريدة الوطن السعودية فقد كتبت في مقال لها عن الاتفاقية "ان اول من اقترح الاتفاق هو الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي" ووصف الاتفاقية "بانها ذات اهمية كبيرة لبناء محطات الطاقة البديلة".^(٥٩) كما عدت جريدة عكاظ السعودية في مقال لها "الاتفاقية خطوة للامام في العلاقات الفرنسية السعودية وان فرنسا لها امكانياتها النووية والعسكرية التي تشكل ثقلا مضادا لدول اخرى كروسيا والولايات المتحدة الامريكية".^(٦٠)

وعلى الرغم من ان المملكة حاولت الحصول على اسلحة نووية في منتصف التسعينيات من القرن العشرين لردع اسرائيل،^(٦١) غير انه من غير المحتمل ان تعمل المملكة العربية السعودية على بناء ترسانة نووية في ظل الظروف الاقتصادية والامنية المعاصرة مع اقتدارها للامكانيات التكنولوجية واحتفاظها بالرغبة لتطوير علاقات الصداقة بينها وبين الدول الاخرى. ومن الممكن في حال قيام ايران بتصنيع اسلحة نووية مع التدهور الذي قد يطرأ على علاقات المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الامريكية فان ذلك قد يدفع المملكة، في الأغلب، الى الحصول على اسلحة نووية في المستقبل.

ان رؤية المملكة العربية السعودية ازاء التعاون العسكري والسياسة الدفاعية والامنية الفرنسية في الخليج العربي بصفة عامة والتعاون في مجال الطاقة النووية كانت ايجابية . وقد تحولت المملكة العربية السعودية الى شريكة كبيرة لفرنسا في الميدان الدفاعي لزيادة حجم المبيعات العسكرية ومستوى التعاون الدفاعي كما اصبحت سوقا كبيرة لصادرات الاسلحة الفرنسية.

الخاتمة

بعد دراستنا العلاقات العسكرية بين المملكة العربية السعودية وفرنسا ومحاولات المملكة للوصول الى الحد الادنى من الاستقلالية التسليحية وكيفية التعامل مع الاسلحة المتطورة نعرض اهم النتائج التي رصدناها البحث وكما يأتي :

١- ان تطور العلاقات التسليحية السعودية الفرنسية في بدايتها يرجع الى التغير الايجابي الذي حصل في السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية . وقد ادى هذا التطور الى تقوية علاقات المملكة العربية السعودية مع فرنسا وعلاقات فرنسا مع الدول العربية وزيادة نفوذها وأرباحها المالية وكذلك بروز دور فرنسا في دعم قضايا العرب في منظمة الامم المتحدة وفي المنظمات الدولية الاخرى.

٢- ادركت المملكة العربية السعودية ان التغيرات النوعية في قدراتها العسكرية طريقة جيدة لتعديل آليات سياستها الخارجية لذلك صممت ايضا على ايجاد خطط لرفع مستوى قدراتها الدفاعية. كما ان مدى وحجم مبيعات الاسلحة الفرنسية للمملكة العربية السعودية تبرران بشكل واضح ما يقرره مخطوطو السياسة العسكرية ويشكلان اعتبارا رئيسا في سياسات المبيعات العسكرية التقليدية لفرنسا.

٣- ان تطور علاقات المملكة العربية السعودية مع فرنسا في مجال التسلح ساعد السعوديين على الاستفادة من الخبرات الفرنسية في مجال التسلح لدعم البنية التحتية وموارها البشرية وتطوير برامج التحديث العسكري بما يتلائم مع حصول التطور في قاعدتها

- الاقتصادية والاجتماعية . وقد بلغت السعودية شوطا كبيرا في تخفيض مشكلة تعاملها مع الاسلحة الفرنسية المتقدمة والتطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا العسكرية.
- ٤- ان تنوع مصادر الاسلحة لأى دولة تشتري السلاح كالمملكة العربية السعودية دليل على مدى استقلالية الدولة . كما ان المملكة بصفتها دولة مشترية للأسلحة المتنوعة قد تكون لها حرية عمل اكبر وتستطيع ان تنوع مشترياتها ضمن علاقتها بفرنسا . كما ان العلاقات التسليحية تشير في كثير من الاحيان الى التوازن الدقيق للنفوذ بين مجهزي الاسلحة والمشتريين لها وصارت المنافسة من مظاهر عملية التسلح.
- ٥- ان المملكة العربية السعودية ادركت تماما ان الوزن الخليجي قد هبطت اهميته الى حد كبير منذ انهيار مفاهيم الامن القومي العربي بعد الحروب العربية الصهيونية في ١٩٦٧ و ١٩٧٣ والثورة الايرانية (١٩٧٩) والحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) وحرب الخليج العربي الثانية (١٩٩١) ولذلك وجب عليها ان توازن بدقة بين كل ما يتعلق بقضايا التسلح والامن ومصالحها مع العالم الغربي لانها فشلت في فرض تأثير حاسم على بعض الدول العربية كمصر ناهيك عن فشل الحكومة السعودية في التمييز بين نوايا الامريكان وقدراتهم مع استخدامها لمواردها لتعزيز المصالح الغربية ودورها في الاستراتيجية الامريكية.
- ٦- ان من الدوافع الاساسية لفرنسا من وراء سياسات التجهيز العسكري للمملكة العربية السعودية هو تقوية روابطها العسكرية بشدة مع المملكة وايجاد علاقات متطورة معها لان سياسة التجهيز العسكري من الوسائل الهامة في السياسة الفرنسية . ويدخل ذلك ضمن اطار السياسة الدفاعية والامنية الفرنسية في منطقة الخليج العربي.
- ٧- ان الهدف من توقيع اتفاقية التعاون النووي بين فرنسا والمملكة العربية السعودية ليس من اجل ايجاد رادع نووي أو توفير تكنولوجيا للأسلحة النووية وانما وقعت للاغراض السلمية . كما ان المملكة العربية السعودية لم تتخذ أي قرار لكي يكون المحور الرئيس لسياستها الخارجية قائم على بقائها القوة النووية الوحيدة في منطقة الخليج العربي بامتلاكها قدرة انتاج اسلحة نووية.

الهوامش والمصادر

١- ديل . آر . تاهنتين ، التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة ، السلسلة الخاصة ١٥ ، ترجمة هاشم كاطع لازم ، البصرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٠.

٢- سجل العالم العربي - وثائق واحداث سياسية ، دار الابحاث والنشر ، بيروت ، يناير ١٩٦٩ ، ص ٤-٥.

٣- المصدر نفسه ، نيسان ١٩٦٩ ، ص ٣٢

٤- سجل العالم العربي ، أيلول ، ١٩٧٠ ، المصدر السابق ، ص ٤٩٦

٥- جريدة البلاد السعودية ، العدد ٣٩٠٢ ، ٢١ كانون الاول ، ١٩٧٤

٦- سجل العالم العربي ، تشرين الثاني - كانون الاول ١٩٧١ ، المصدر السابق ، ص

٢٣٣-٢٣٤ ؛ مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٨ ، نيسان ١٩٧٢ ، مركز الاهرام

للدراستات الاستراتيجية ، القاهرة ص ٢٠٣.

٧- مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٤ ، تشرين الاول ١٩٧٣ ، المصدر السابق ، ص ١٩٧٠.

٨- جريدة البلاد السعودية ، العدد ٤٤٢٩ ، ١١ أيلول ١٩٧٣ ؛ العدد ٤٤٣٠ ، ١٤

أيلول ١٩٧٣ ؛ Daily Star , January 8 , 1974 .

٩- جريدة البلاد السعودية ، العدد ٤٤٣١ ، ١٦ أيلول ١٩٧٣.

١٠- سجل العالم العربي ، تشرين الاول ، تشرين الثاني ، كانون الاول ، ١٩٧٣ ، المصدر

السابق ، ص ١٥١٢.

١١- جريدة النهار البيروتية ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٤ ؛

Financial Times , January 7, 1974 .

12 - Daily Star , December 5 , 1974; Financial Times , December 5 , 1974 .

١٣- مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٤٠ ، نيسان ١٩٧٥ ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨ ؛

Financial Times , December 5 , 1974 .

- ١٤ - سجل العالم العربي ، المجلد الاول ، ١٩٧٥ ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
١٥ - مركز العالم الثالث ، قضايا الخليج العربي ، سلسلة الدراسات التاريخية ، لندن ، ١٩٨٤ ، ص ٨٣ .

- ١٦ - جريدة السياسة الكويتية ، ١٢ أيلول ١٩٨٠ ؛ قضايا الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

- ١٧ - قضايا الخليج العربي ، المصدر نفسه ، ص ٨٧ .

18- Royal Saudi Naval Forces (RSNF)

<http://forumglobalsecurityorg/mhtml>

File//E:/Royal Saudi Naval Forces/mht

- وينظر ايضا: النشرة الاستراتيجية ، العدد ١٩ ، ٢٣ تشرين الاول ، ١٩٨٠ ، لندن ، ص ٤ .
١٩ - النشرة الاستراتيجية ، المصدر نفسه ؛ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، فرنسا والخليج العربي ، ط ١ ، ابو ظبي ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٤ .
٢٠ - وليد كوانت ، السعودية في الثمانينات - السياسة الخارجية ، الامن والنفط ، ترجمة حسين موسى ، واشنطن ، ١٩٨٨ ، ص ٣٧ . د. اسماعيل صبري مقلد ، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي - دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ط ١ ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ١١٧ - ١١٨ ؛

Chubin, Shahram, Security in the Persian Gulf: The Role of the Outside Powers , The International Institute for Strategic Studies, London, 1981, p.65.

- ٢١ - النشرة الاستراتيجية ، العدد ٧ ، مجلد ٢ ، ٦ أيار ١٩٨٢ ، لندن ، ص ٤ .
<http://www.casafree.com/modules/xcal/albums/wserpics/156wo/av/on/7%rafal.jpg>.

٢٢ - ينظر

<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20060720/Con2006072033411.htm>

ومما يجدر ذكره ان الامير فهد كان يقوم بمهام الملك خالد بن عبد العزيز (١٩٧٥ - ١٩٨٢)

لمرض الاخير.

24-Ibid

25-Ibid

٢٦- جريدة لوموند الفرنسية ، ٢٨ مارس ١٩٩٥ .

٢٧- جريدة الوطن السعودية ، ٤ نيسان ١٩٩٦ .

28- French defense minister visits i Arabia Saudiembassy
Saud .net/.../page 242.aspx ,1998 News story, 07/5/1998.

29-Ibid

1999 Public Statement

-٢٠

<http://www.saudiembassy.net/archieve/1999/statements/page5./aspx>

31-Ibid

32- <http://www.26sep.net/narticale.php?sio/=9831>

٢٣- جريدة عكاظ السعودية ، العدد ١٨٥٩ ، ٢٠ تموز ٢٠٠٦

www.okaz.com.sa/o;az/osf/20060720/con.20060720334.7.htm

٢٤- العدد نفسه

www.okaz.com.sa/o;az/osf/20060720/con.20060720334.7.htm

35-<http://www.Jihadwatch.org/2006>

France-Saudi-Arabia-Sign-military cooperation accords.html

-36 Ibid

37-Ibid

٣٨- جريدة عكاظ السعودية ، العدد ١٨٦٦ ، ٢٧ تموز ٢٠٠٦

<http://okaz.com.sa/okaz>

٣٩- العدد نفسه

٤٠- جريدة الوطن السعودية ، ٢٨ تموز ٢٠٠٦

٤١- جريدة لوموند الفرنسية ، ٢ حزيران ٢٠٠٦

٤٢- جريدة الوطن السعودية ، العدد ٢٤٥٨ ، ٢٣ حزيران ٢٠٠٧ .

٤٣- العدد نفسه

٤٤- جريدة الوطن السعودية، العدد، ٢٥٨٦، ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٧.

Alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=2586&id=26705

٤٥- وكانت تلك التمرينات العسكرية قد أجريت لتبين مدى استيعاب السعوديين لاستخدام

الطائرات الفرنسية. انظر: جريدة الوطن السعودية، العدد ٣٣٠١، ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٩

Alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3301&id=121122

٤٦- العدد نفسه

47- Sarkozy's visits underline-close Saudi- French Ties

www.DefenceTalks.com.Forums/search.php.

48- Ibid

٤٩- تقرير السفارة الأمريكية في الرياض، الوثيقة 08RIYADH 102 في ٢٦ يناير ٢٠٠٨

Gulfissues.net/Tsm.p_folder/main_div/wiki/wiki-ksa/wiki_0018.htm.

٥٠- سجل العالم العربي، المجلد الأول، ١٩٧٥، المصدر السابق، ص ٧٢

٥١- تقرير السفارة الأمريكية في الرياض، الوثيقة 102، المصدر السابق.

52- cited in:

<http://www.islammemo.cc/akhbar/2010/07/05/103100.htm>.

٥٣- ينظر نص الاتفاقية في:

http://www.nuclearpowerdaily.com/reports/Saudi_France_Sign_Peaceful_nuclear-cooperation-pact-999.html

54- Ibid

55- Ibid

56- Ibid

٥٧- جريدة لوموند الفرنسية، ٢٧ شباط ٢٠١١.

٥٨- جريدة لوموند الفرنسية، ٢٨ شباط ٢٠١١.

٥٩- جريدة الوطن السعودية، ٢٥ شباط ٢٠١١

٦٠- جريدة عكاظ السعودية ٢٨ شباط ٢٠١١

٦١- ورد في بعض التقارير الصحفية ان المملكة العربية السعودية سعت للحصول على الاسلحة النووية في ١٩٩٤ والتعاون مع دولة باكستان في المجال النووي . ورغم وجود هذه المعلومة فإنه لا توجد لدينا ادلة كافية لتثبت صحة ذلك . وقد انفردت جريدة الغارديان البريطانية بذكر المعلومة : ينظر -

The Guardian, (London) October 22, 2003